

فوق الطاولة

هنّي الجمحان

الفرص الضائعة.. وصناعة «البراند»!!

لا شك أن استيراد أي سلعة من الخارج، من الممكن أن تنتج محلياً، بمنزلة فرصة ضائعة على الاقتصاد الوطني، حتى إذا كانت مستعمدة على مكونات مستوردة، وخاصة أن تصنيع هذه السلعة داخل البلاد من شأنه أن يوفر الكثير من فرص العمل، وسد حاجة السوق من هذا المنتج، ويوفر أيضاً العملة الصعبة المستخدمة في استيراد هذا المنتج أو ذلك، خلاف المساهمة في زيادة الناتج القومي.

فاليوم تتسابق الدول لتعزيز إنتاجها لكل الأصناف ولكل الاحتياجات المختلفة، بوقت صارت أخرى تقتن في كسب المزيد من أسواق بلدان لم تكن بحساباتها بل أصبحت لها ساحة تصريف كبيرة، ومن هنا التفكير بكيفية التوجه لصناعة كل ما يلزم الأسواق، ضرورة في عالم اليوم الذي يشهد تغيرات متسارعة ومطلبات قوية، هل فكرت الجهات المعنية يا ترى بخيار إمكانية سد كل النواقص وما يتم استيراده واستبداله بالإنتاج المحلي...؟ أم ستبقى رهن التوريدات وما يأتينا من صناعة الأخر لعقول قادمة أيضاً؟! ما ذكرته ينطبق على الكثير من السلع والمنتجات، ونخص من هذه المنتجات في هذا الحيز صناعات كالزيتون مثلاً والسكر وصناعات مواد التجميل والعلب التي تم كل سيدة على هذا الكوكب، وبالأخص بعد توسعت عمليات تجميل السيدات وامتاحت من منتجات ومواد جله مستورد من الخارج، وليس هنا بورد الحصر لصناعة أو مادة تشكل فرصة ضائعة على النمو الاقتصادي، فهناك مواد كثيرة تدخل تهربياً واستيراداً، ما إن تهيئت لها الظروف وسارعت الحكومة إلى دعم المنتج عندما قد يستطع المنتج المحلي من تصنيها لا محالة، اليوم وصل حجم إفاق ما يخرج من علات ثمناً لاستحضرات وسلع ومواد يتم استيرادها من الخارج أرقاماً كبيرة جداً، قد فصل إلى ملايين الدولارات على جميع أنواع المستحضرات والسلع سنوياً، فقاتورة الاستيراد من الخارج في تضاعف ملحوظ، في ظل تراجع كميات الإنتاج وبقعان صناعات محلية أمام موجات التضخم والغلاء، وإذا ما استمر هذا الحال فإن الحاجة ستتضاعف مستقبلاً وتتحوّل إلى مستوردين لكل السلع ليست الجانبية بل بل كل الأساسيات، وهنا فعلى راسم السياسات الصناعية وضع تصورات لإدخال صناعات وديعة ومتنوعة، وإطلاق يد القطاع الخاص وتشجيعه ودعمه من جانب الحكومة ليضخ رؤوس أمواله في إنتاج صناعات يحتاجها السوق المحلي عل ذلك يقلل من استيراد المنتجات المماثلة ويقلل فاتورة خسارة علات يحتاجها السوق وينقل ثقل من ضياع فوات الفرص الضائعة وتتحوّل إلى قنوات داعمة للاقتصاد الوطني.

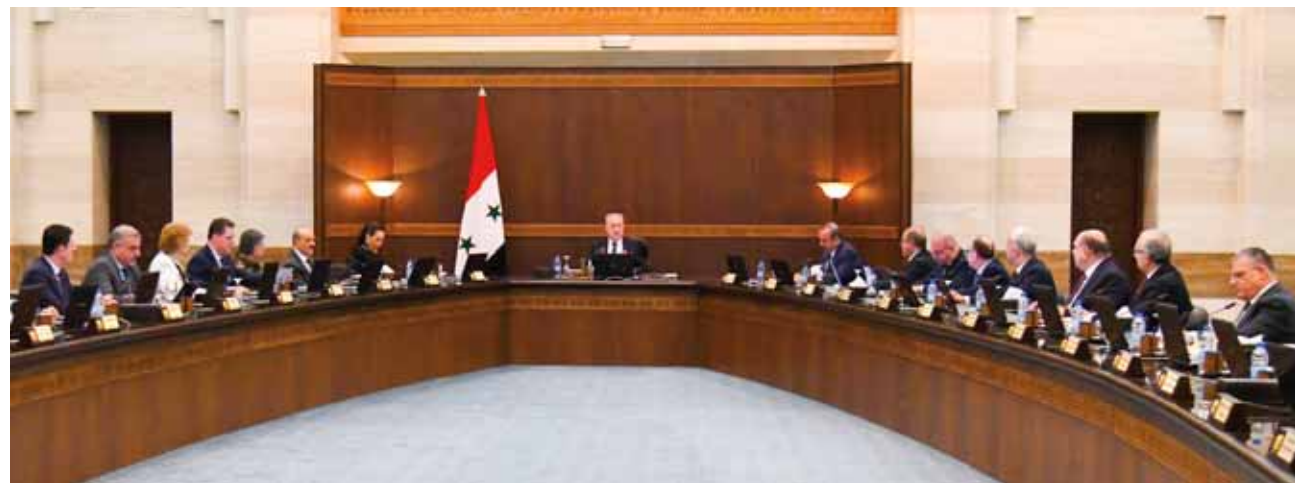
لا يختلف اثنان أن المتغيرات التي كل الساحات تحتم الناتج من اليوم قبل الغد لاستغلال كل الفرص وتوسيع المظلة الإنتاجية، ومعرفة ماهي المواد والمستحضرات التي يستقبلها السوق من الخارج ليتم تصنيها محلياً إن أمكن ذلك.. فما يتعلق باستغلال الفرص الضائعة في هذا القطاع ضرورة اليوم، الذي إذا ما أحسن استثماره، لعاد الأمر بعائد جيد على البلاد، وخاصة إذا كان الإنتاج ليس مخصصاً فقط للاستهلاك المحلي، وهذا أمر ليس صعباً وليس مستحيلًا، وليس في حاجة إلى تكنولوجيا معقدة، فهناك الكثير من الوصفات المتعارف عليها من الممكن تطويرها من خلال الاستعانة بالخبرات المتخصصة في هذا المجال، كما أن هناك بعض الوصفات التراثية، وهي الممكن إعادها مع إضفاء عليها الطابع العصري، وتغليفها بشكل جيد، وإطلاق اسم تجاري رائع عليها مثل غيرها من المنتجات، ولكن لكي نتجج في إعداد صناعة قوية، من الضروري دراسة السوق بشكل جيد، ومعرفة ذوق المستهلك، ووضع خطة شاملة جامعة مانعة، لمعرفة في هذا الإنتاج صناعات عليها طلب على المدى المتوسط والقريب والبعيد، فلا يوجد شيء من الممكن أن يتحقق ما بين يوم وليلة...!

وكن الأهم الذي يقنصنا في صناعاتنا عدم الوصول لصناعة قوية لها تهيئتها وسععتها الواسعة، صناعة متنوعة هذه الصناعة هي صناعة «براند»، وهي الصناعة ذات القوة والتي تعزز سمعة بلدنا وتميز بالعديد من الصفات، على أن يتم تسويقها بشكل جيد، ومن الضروري تحقيق المعادلة الصعبة التي تتمثل في الجودة مع السعر المنخفض، ومن ثم فلن نجد حليفاً كل سوى النجاح والانتشار، بصورة كبيرة وواسعة والقريب والصناعة وحدها هي القادرة على تنويع مصادر الدخل، وتحقيق التقدم، وهذا إن حدث إلا من خلال استغلال كل الفرص الاستثمارية الواعدة، حتى لا تكون هناك فرص ضائعة على البلاد...!

عبد الهادي شباط

يبيّن مصرف سورية المركزي في تقريره الدوري حول الأسواق أن تأثير التضخم ومستويات الأسعار المرتفعة بين الأفراد والشركات والمؤسسات متفاوت في سورية، إلا أن الجميع تأثر بشكل كبير بذلك وإن كان بنسب متباينة، وتعتبر قناة الدخل أكثر القنوات المتضررة في الاقتصاد السوري باعتبار أن الدخل الحقيقي، وخاصة لشريحة العاملين انخفض لمستويات متدنية على الرغم من الارتفاعات الاسمية عليه، وتلها قناة الاستهلاك حيث ارتفعت أسعار السلع بمعدلات غير مسبوقة وغير متجانسة، إثر التضخم القائم وتوقعات التضخم المستقبلية، وتآثرت أسعار الأساسية حيث ارتفعت أسعار السلع بمعدلات غير مسبوقة لأنها خاضعة لنتائج التضخم السلبية على مستوى هذه القناة باعتبار أن سلة الاستهلاك متشابهة بنسبة كبيرة بين الأسر مع وجود بعض المميزات المتعلقة بنمط كل أسرة والمتوسط العمري لأفرادها، فالأسر

الحكومة تدرس خياراتها لتحسين الكهرباء تخصيص مازوت القطاع العام المتوافر من العطلة لمازوت التدفئة



الوطن

أكد المهندس عرنوس أهمية توجيه الإنفاق في موازنة عام ٢٠٢٤ لتحقيق أهداف محددة وواضحة في الوزارات والجهات المرتبطة بها والمتابعة المستمرة على أرض الواقع لإنجاز مشروعات تحقق قيمة مضافة من النواحي الاقتصادية والخدمية والتنمية، لافتاً إلى أهمية التعامل بإيجابية مع طروحات الاتحادات والنقابات والفعاليات الاقتصادية وتعزيز التنسيق معها فيما يخص تأمين متطلبات العملية الإنتاجية.

وأشار رئيس مجلس الوزراء إلى ضرورة المتابعة المكثفة للآليات وسيارات النقل العام وضبط حالات التعلاب بأجهزة التتبع وإحالة المخالفين إلى القضاء، وشدد على تقديم كل السهوليات لتأمين المازوت الزراعي اللازم للخدمة الزراعية، لافتاً إلى أهمية أن تشكل بداية العام القادم نقطة دفع جديدة للعمل الحكومي على كل المستويات الخدمية والتنموية والاقتصادية ورفع مستوى الخدمات المقدمة للمواطنين.

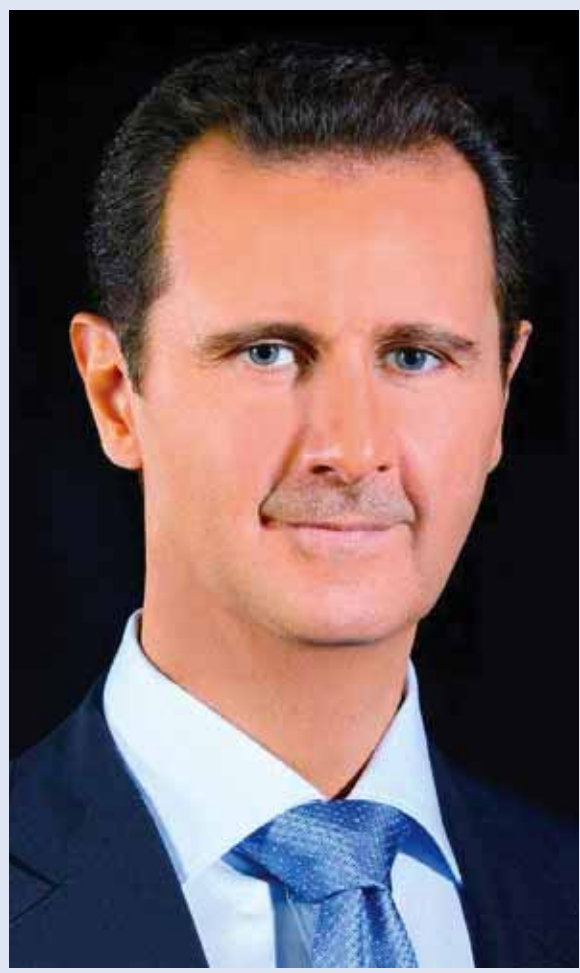
تقرير للمركزي يظهر أن الأكثر تضرراً من التضخم هم العاملون وكبار السن كنعان لـ«الوطن»: لابد من تصحيح الأجور وما يحصل لدينا هو تضخم الكلفة

المشتملة على كبار السن والأطفال تعتبر أكثر المعنيين نتيجة المرحلة الاقتصادية الراهنة، وكذلك هي ممن يعتبر أفرادها من أصحاب الدخل المحدود مع عدم وجود مصدر آخر للدخل والثروة. وحول التأثير المغاير للتضخم على ميزانيات الأسر، بيّن التقرير أن التضخم يؤثر على كل القطاعات والأسر ويشمل مختلف القنوات الاقتصادية ومصادر الدخل المتنوعة ولكن ليس بذات الطريقة للجميع، وتؤدي الاختلافات في تكوين الثروة أو الرواتب أو أنماط الاستهلاك إلى نتائج يؤثر من خلالها التضخم على عدم المساواة في الثروات ضمن ميزانيات الأسر. واعتبر التقرير من خلال دراسة أجراها أن هناك قنوات رئيسية تحصد عن طريقها كيفية تأثير التضخم على عدم المساواة في الثروات ضمن ميزانيات الأسر. وفي تصريح لـ«الوطن» بين الخبير الاقتصادي الدكتور علي كنعان أن أكثر المتضررين من التضخم هم من يعملون لقاء أجور محددة ومنهم الموظفون في الجهات العامة في حين استطاع التجار والباعة والصناعيون خلال السنوات الماضية مواجهة ارتفاع معدلات التضخم وأنه كان لابد من زيادة الأجور

قيمة مضافة كبيرة على القطاع الزراعي الرئيس الأسد يصدر قانوناً يجيز تأسيس شركات مساهمة مغلقة مشتركة في القطاع الزراعي

وزير الزراعة لـ«الوطن»: الاستفادة من أموال القطاع الخاص في التنمية الزراعية

هنا غانم



تعمل في مجال القطاع الزراعي بشقيه النباتي والحيواني بهدف تطوير الاستثمار الزراعي من خلال إدخال التقانات الحديثة والأساليب العلمية في إدارة الإنتاج وتسويقها وذلك في تنفيذ نشاطاتها، أصدر السيد الرئيس بشار الأسد أمس القانون رقم (٤٠) لعام ٢٠٢٣، الذي يجيز تأسيس شركات مساهمة مغلقة مشتركة تعمل في مجال القطاع الزراعي بشقيه النباتي والحيواني، وبناء عليه يلغى العمل بالمرسوم التشريعي رقم ١٠ لعام ١٩٨٦، وزير الزراعة محمد حسان قطناً أكد لـ«الوطن» أن إصدار القانون رقم (٤٠) لعام ٢٠٢٣، له قيمة مضافة كبيرة على القطاع الزراعي، موضحاً أنه ومن خلال الإنجازات لإنشاء خطوط لإنتاج الخشب المركب بإنتاجية عالية وتطوير صناعة الخشب المركب الذي يتمتع بامتانة وعازلية ومقاومة الحرائق والعوامل الجوية. ووافق مجلس الوزراء خلال الجلسة على عدد من المشروعات الاستثمارية والخدمية ذات الأهمية في قطاعات عدة.

يهدف مواكبة الخطط الزراعية والأهداف الإنتاجية وتشجيع الشركات العاملة في القطاع الزراعي ومنحها مرونة أكثر لتنفيذ نشاطاتها، أصدر السيد الرئيس بشار الأسد أمس القانون رقم (٤٠) لعام ٢٠٢٣، الذي يجيز تأسيس شركات مساهمة مغلقة مشتركة تعمل في مجال القطاع الزراعي بشقيه النباتي والحيواني، وبناء عليه يلغى العمل بالمرسوم التشريعي رقم ١٠ لعام ١٩٨٦، وزير الزراعة محمد حسان قطناً أكد لـ«الوطن» أن إصدار القانون رقم (٤٠) لعام ٢٠٢٣، له قيمة مضافة كبيرة على القطاع الزراعي، موضحاً أنه ومن خلال الإنجازات لإنشاء خطوط لإنتاج الخشب المركب بإنتاجية عالية وتطوير صناعة الخشب المركب الذي يتمتع بامتانة وعازلية ومقاومة الحرائق والعوامل الجوية. ووافق مجلس الوزراء خلال الجلسة على عدد من المشروعات الاستثمارية والخدمية ذات الأهمية في قطاعات عدة.

جميع احتياجات مشروعاتها ومتنشاطاتها من آلات واليات ومعدات وسيارات العمل غير السباحية والتجهيزات وغيرها من المواد اللازمة لإقامة مشروعاتها، وجميع المواد اللازمة لتشغيل منشآتها، كما تعفى المستوردات المشار إليها في البند «أ» من الفقرة (١) من هذه المادة من كل الضرائب والرسوم المالية ورسوم الإدارة المحلية والجمركية وغيرها، شريطة عدم إدخالها إلى السوق المحلية بقصد بيعها، وقف ومنع وحصر من أحكام المستوردات بعد استعمالها يكون ذلك للجهات العامة فقط وفقاً للقوانين والأنظمة النافذة، بعد أخذ موافقة المديرية العامة للجمارك، واستيفاء كل الرسوم الجمركية والضرائب الأخرى.

وذكر المرسوم في المادة السادسة: تعفى أسهم الشركة وأموالها وأرباحها وتوزيعاتها وكل أوجه نشاطها المكتسبة بموجب القوانين والرسوم مهما كان نوعها وطبيعتها، وذلك للسنوات التي إن كانوا يستثمرونها، وفي المادة الثانية عشرة: على هذا الإلغاء كل منشأة جديدة تحددتها الشركة للسنوات السبع الأولى من أول ميزانية رابحة لهذه المنشأة المستحدثة. المقصر «ب» بالملة خمسة مللثة للشركة فتح حساب بالقطع الأجنبي لدى المصرف التجاري السوري، يقيد في الجانب الدائن منه (٧٠ بالملة) سبعون بالملة من حصيلة العملات الأجنبية الناتجة عن عمليات الشركة وخدماتها، ويقيد في الجانب الدائن من الحساب المذكور المبالغ اللازمة المستعملة من تعطية احتياجات الشركة بالعملة الأجنبية.

وفي المادة الثامنة: يدير الشركة مجلس إدارة من المساهمين وفق أحكام نظامها الأساسي، ويعين رئيس مجلس الوزراء ممثلين عن القطاع العام في مجلس الإدارة بنسبة ما يملكه من أسهم.

أما المادة التاسعة فقد أجازت

على الشركات المؤسسة وفق أحكام المرسوم القديم تعديل أوضاعها وفق القانون الجديد خلال ستة أشهر

إعفاء الشركات من كل الضرائب والرسوم المالية والإدارة المحلية عند الاستيراد